

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 15/468
للتنشر الفوري
٩ أكتوبر ٢٠١٥

بيان الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

برئاسة السيد أوغستن كارستنز محافظ بنك المكسيك المركزي

الاقتصاد العالمي

لا يزال التعافي الاقتصادي العالمي مستمرا، ولكن النمو ككل يظل محدودا وغير متوازن. فقد تكثفت أجواء عدم اليقين وزادت تقلبات الأسواق المالية، كما لحق الضعف بأفاق النمو على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن تحقق الاقتصادات المتقدمة تعافيا محدودا، مدعوما بانخفاض أسعار السلع الأولية، واستمرار السياسات النقدية التيسيرية، وتحسن الاستقرار المالي، ولكن نمو الإنتاجية الأساسي لا يزال ضعيفا، والتضخم لا يزال عموما دون أهداف البنوك المركزية. وبينما تختلف توقعات النمو باختلاف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فإن آفاق الاقتصاد ككل تتأثر بأجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار السلع الأولية والأوضاع المالية العالمية.

وقد زادت مؤخرا المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد العالمي. ويفضل الأساسيات الاقتصادية القوية، والاحتياطات الوقائية، وأطر السياسات فإن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية أصبحت في الوقت الحالي مؤهلة عموما أكثر من قبل لمواجهة بيئة اقتصادية أقل إيجابية. ومع ذلك هناك العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة عرضة لمخاطر تشديد أوضاع التمويل، وتباطؤ تدفقات رأس المال الداخلة، والضغط على العملة في غمار ارتفاع مديونية القطاع الخاص بالنقد الأجنبي. وقد تؤدي أي انخفاضات جديدة في أسعار السلع الأولية إلى إضعاف الآفاق المتوقعة لمصدري السلع الأولية، وكثير منهم من البلدان منخفضة الدخل. وقد أدت التطورات في عدة بلدان مرتبطة بتدفقات اللاجئين الكبيرة إلى خلق تحديات اقتصادية وإنسانية لبلدان المصدر والبلدان المضيفة على السواء. وبينما يجدر الترحيب بعملية إعادة التوازن الجارية في الصين نحو نمو أكثر قابلية للاستمرار، ينبغي توخي اليقظة إزاء التحديات الخارجية التي قد تنشأ. وفي الاقتصادات المتقدمة، تتمثل بعض القوى الإيجابية في استمرار التعافي في منطقة اليورو، والنمو الإيجابي في اليابان، والنشاط القوي المستمر في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، رغم أن التداعيات المترتبة على زيادة التقلب في الأسواق قد تخلق تحديات للاستقرار المالي في الأجل القريب. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة، لا يزال الخطر الأساسي متمثلا في احتمال حدوث مزيد من الانخفاض في النمو البطيء بالفعل، ولا سيما إذا زاد تعثر الطلب العالمي ولم يتم إقصاء قيود العرض. وبصورة أعم، فإن ارتفاع مستويات الدين لا تزال تشكل مصدرا للقلق. وبينما انخفضت الاختلالات العالمية مقارنة بالسنوات السابقة فلا تزال الحاجة قائمة لإعادة موازنة الطلب.

أولويات السياسات العالمية

تتمثل أهم أولويات السياسات في اتخاذ تدابير إضافية لرفع معدلات النمو قصير الأجل والممكن، والحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة، وتخفيض البطالة، وإدارة مخاطر الاستقرار المالي، ودعم التجارة. ونؤكد مجددا التزامنا بالتعاون من أجل تنفيذ جدول الأعمال بقوة لضمان تحقيق نمو عالمي قوي واحتوائي وأكثر توفيراً لفرص العمل وأكثر توازناً وعلى أساس قابل للاستمرار. ويمثل الحرص في ضبط

السياسات التواصل الجماهيري الواضح والفعال بشأنها مطلباً ضرورياً للمساهمة في الحد من تقلبات السوق المفرطة والتداعيات السلبية. ونؤكد كذلك التزامنا بتجنب كافة أشكال الحمائية وتخفيضات أسعار العملة التنافسية.

دعم النمو اليوم: ينبغي أن تحافظ الاقتصادات المتقدمة على موقف السياسة النقدية التيسيري، حسب مقتضى الحال، تماشياً مع المهام المنوطة بالبنوك المركزية. ونذكر المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. وسوف نتوخى المرونة في تنفيذ سياسات المالية العامة لمراعاة الأوضاع الاقتصادية على المدى القريب، بهدف دعم النمو وخلق فرص العمل، مع وضع الديون كحصة من إجمالي الناتج المحلي على مسار قابل للاستمرار. وينبغي أن تستخدم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الحيز المتاح لها من السياسات لتمهيد عملية التكيف مع الأوضاع الخارجية الأقل إيجابية، مع مواصلة بذل الجهود لإزالة الاختناقات التي تواجه تحقيق نمو أقوى. أما في الاقتصادات التي لا يتوافر لديها إلا حيز محدود للتصرف من السياسات فينبغي أن تكفل سياسة المالية العامة فيها استمرارية الأوضاع مع الحفاظ على كفاءة الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية. وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية التي تعاني من تدهور معدلات التبادل التجاري وقلة الاحتياطيات الوقائية فقد يتعين عليها إعادة تقييم سياسات مالبثها العامة في مواجهة انخفاض الإيرادات المرتبطة بالسلع الأولية.

الاستثمار في تحقيق الصلابة: ينبغي استكمال برنامج الإصلاح التنظيمي المالي العالمي وتنفيذه في الوقت المناسب وعلى نحو متسق، كما ينبغي تطويره أكثر، بسبل منها رصد ومعالجة المسائل التي تثيرها الأنشطة المالية خارج النظام المصرفي، حسب الاقتضاء. وتتمثل الأولويات في العديد من الاقتصادات المتقدمة في إصلاح الخلل في ميزانياتها العمومية ومعالجة القروض المتعثرة، ورصد المسائل المتعلقة بسيولة السوق، ومعالجتها حسب الضرورة. وينبغي أن تواصل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تعزيز أطر سياساتها والمحافظة على الاحتياطيات الوقائية الكافية. وتقتضي الانكشافات على مخاطر النقد الأجنبي عناية خاصة بينما يمكن لمرونة سعر الصرف، حيثما أمكن، أن تكون بمثابة أداة لامتناس الصدمات. ومن العوامل المهمة للحفاظ على الاستقرار المالي توفير أدوات السلامة الاحترازية الكلية الملائمة والموجهة بدقة بالإضافة إلى الرقابة القوية. فعند التعامل مع المخاطر الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة، يمكن دعم تصحيح السياسة الاقتصادية الكلية بتدابير السلامة الاحترازية الكلية، وإذا لزم الأمر، تدابير إدارة التدفقات الرأس مالية. ولا يزال إنشاء شبكة عالمية قوية للأمان المالي ضرورية لتوفير السيولة في أوقات الحاجة.

تأمين النمو طويل الأجل والقابل للاستمرار: لا تزال الإصلاحات الهيكلية المنفذة في الوقت المناسب وبالتسلسل الدقيق تمثل مطلباً حيويًا من أجل زيادة الإنتاجية والناتج الممكن ورفع مستوى المعيشة وتعزيز الثقة؛ والحد من عدم المساواة. وهناك حاجة لتحديد مصادر جديدة للنمو؛ ومعالجة اختناقات العرض وثغرات البنية التحتية وشيخوخة السكان؛ بالإضافة إلى تشجيع النمو الاحتوائي القابل للاستمرار على نحو موات للبيئة. ومن الممكن أن تكون زيادة تحرير التجارة بمثابة عنصر مكمل وتعزز من الإصلاحات الأخرى. ويتيح انخفاض أسعار النفط فرصة لإصلاح نظم دعم الطاقة وضرائب الطاقة التي تتسم بالقصور، حسب الحاجة، مع تقوية شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للمستحقين. وفي الاقتصادات المتقدمة، سيقضي تنشيط نمو الإنتاجية اعتماد مزيج من السياسات لزيادة الطلب على العمالة إلى جانب عرض العمالة - على سبيل المثال برفع نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة، ودعم الابتكار، وزيادة تخصيص الموارد في قطاعات الخدمات والاستثمار. وفي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، يمكن دعم التقارب المستمر نحو تحقيق مستويات الدخل المرتفعة والمساهمة في الحد من عدم المساواة عن طريق تحسين أوضاع الأعمال والمؤسسات ونظم الحوكمة، بالإضافة إلى سد الثغرات في التعليم والبنية التحتية.

عمليات الصندوق

نرحب بمبادرات الصندوق لكي يصبح أكثر قدرة على التحرك السريع وأكثر تكاملاً وتركيزاً على البلدان الأعضاء. فالبلدان حول العالم تواجه حالياً بيئة عالمية مشوبة بأجواء عدم اليقين المتزايدة. والروابط الاقتصادية والمالية تصبح أكثر تعقيداً وصعوبة في التنبؤ بمسارها. وفي هذا السياق العالمي، يتعين على الصندوق تعميق أنشطته التحليلية والرقابية، وتوسيع نطاق مشورته بشأن القضايا الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي.

المشورة بشأن السياسات والرقابة: نطلب إلى الصندوق مساعدة بلدانه الأعضاء على ضبط سياساتها لمجابهة التحدي المزدوج المتمثل في معالجة مواطن الضعف وتعزيز النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ أولويات أعمال الرقابة، بما في ذلك العمل الجاري بشأن تحليل المخاطر والتداعيات، ودراسة الصلة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي، وتحليل حالات انسحاب البنوك الدولية في إطار "إزالة المخاطر"، ومعالجتها حسب الاقتضاء، وتقوية الدراسات التحليلية لأسعار الصرف، وتعميق التحليل المالي الكلي، وسد ثغرات البيانات - والتي ينبغي أن تستمر. ونحث الصندوق، بالتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، على مواصلة القيام بدوره فيما يتعلق بالقضايا الضريبية الدولية. ونعرب عن تأييدنا، عقب اعتماد رؤية الصندوق المؤسسية، لإجراء حصر لنتائج سياسات البلدان الأعضاء في التعامل مع التدفقات الرأسمالية. وعلى الصندوق مساعدة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على جني ثمار التمويل الأجنبي، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة بتقوية السياسات حتى يمكن التخفيف من حدة مخاطر تحول مسار التدفقات الرأسمالية. ونتطلع إلى توسيع نطاق العمل بشأن الإصلاحات الهيكلية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من خبرات المؤسسات الأخرى. وينبغي إيلاء الاهتمام كذلك للنتائج الاقتصادية الكلية المترتبة على التحولات الديمغرافية، إلى جانب الهجرة وتدفقات اللاجئين الكبيرة ولا سيما في الشرق الأوسط وإفريقيا. ونرحب بمساهمة الصندوق في الإطار العالمي للتنمية المستدامة ونتطلع إلى تنفيذه. ونتطلع كذلك إلى مساهمة الصندوق الفعالة - بما في ذلك من خلال تقييم انعكاسات تغير المناخ على الاقتصاد الكلي - في الخروج بنتائج إيجابية من مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) في باريس، وذلك على نحو يتماشى مع المهام المنوطة به.

الإقراض: ندعو الصندوق للاستمرار في استعداده للاستجابة الفورية للطلب على المساعدة المالية في المستقبل، بما في ذلك على أساس وقائي، من أجل إجراء التصحيحات والإصلاحات وللمساعدة في الوقاية من المخاطر. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المراجعة المقبلة لحصر نتائج النظام النقدي الدولي، بما في ذلك مراجعة مدى كفاءة شبكة الأمان المالي العالمية. ونرحب بالتقدم المحرز نحو تعزيز فرص الحصول على الموارد الميسرة. ونتطلع إلى استكمال المراجعة اللاحقة لبرنامج متابعة الأزمات؛ ومواصلة العمل في قضايا الديون السيادية بغية تيسير إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب وعلى نحو منظم؛ ومراجعة إطار الاستفادة الاستثنائية من الموارد؛ واستكمال مراجعة أسلوب تقييم حقوق السحب الخاصة. وندعو الصندوق إلى مواصلة العمل عن كثب مع البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى لدعم البلدان التي تأثرت بالأزمات الإنسانية وأزمة اللاجئين، وخاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا، حتى يمكن التخفيف من حدة الآثار المعاكسة على اقتصادات المنطقتين وانتقال التداعيات إلى الاقتصاد العالمي.

بناء القدرات: نؤيد زيادة التكامل والتضافر بين أعمال الرقابة، والعمل البرامجي، والمساعدة الفنية، والتدريب، بالإضافة إلى زيادة استخدام إطار للإدارة قائم على النتائج. ونرحب بإجراء تحول في تركيز المساعدة الفنية وبناء القدرات من أجل تعزيز الصلابة، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين، وتحسين الحوكمة، ودعم أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي في إطار المهام المنوطة بالصندوق، بما فيها تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية والتعميق المالي في البلدان النامية والدول الصغيرة والهشة، وتعميق الحوار مع البلدان النامية حول القضايا الضريبية الدولية مع العمل عن كثب مع شركاء التنمية الآخرين. وسوف يساعد هذا الأمر أيضاً البلدان

المختلفة على معالجة مشكلة التدفقات غير المشروعة. ونتطلع إلى مبادرات الصندوق الرامية إلى التعلم بين النظراء وتيسير انتقال أفضل ممارسات السياسات بين بلدانه الأعضاء.

الحوكمة والتمثيل

ولا نزال نشعر بخيبة أمل بالغة للتأخر طويل الأمد في تنفيذ إصلاحات الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠ في الصندوق. وإذ ندرك أهمية هذه الإصلاحات لمصادقية الصندوق وشرعيته وفعاليتها، نؤكد أن التعجيل بتنفيذها في أقرب وقت ممكن لا يزال على رأس أولوياتنا ونحث الولايات المتحدة على المصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ في أقرب فرصة ممكنة. وإذ نضع في الاعتبار أهداف إصلاحات عام ٢٠١٠، ندعو المجلس التنفيذي لاستكمال عمله بشأن التوصل إلى حل مؤقت يمكنه تحقيق تقارب ملموس في حصص العضوية في أقرب وقت ممكن ويقدر الإمكان لبلوغ المستويات المتفق عليها بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وسوف نستخدم المراجعة الرابعة عشرة كأساس للعمل في المراجعة الخامسة عشرة، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص. ونؤكد التزامنا بالحفاظ على وضع الصندوق كمؤسسة قوية تتوافر لها الموارد الكافية وتقوم على حصص العضوية. ونؤكد مجددا أهمية تعزيز التنوع بين العاملين في الصندوق كما نحث الصندوق على تحقيق المزيد من التقدم.

ونتوجه بالشكر إلى بيرو حكومة وشعباً على استضافة هذه الاجتماعات وعلى حفاوة الاستقبال. وسوف يعقد اجتماعنا القادم في واشنطن العاصمة يومي ١٥ و ١٦ إبريل ٢٠١٦.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

الجمعة ٩ أكتوبر ٢٠١٥، ليما، بيرو

رئيس اللجنة

أوغستن كارستنز، محافظ بنك المكسيك المركزي

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

فهد بن عبد الله المبارك، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

(مناوبا عن إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية)

عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، الإمارات العربية المتحدة

تارو آسو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، اليابان

ريغيس إيمونغولت تاتاغان، وزير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار والتخطيط المستقبلي، غابون

آرون جايتلي، وزير المالية، الهند

أويستين أولسن، محافظ البنك المركزي، النرويج

(مناوبا عن سيف ينسين، وزير المالية، النرويج)

أكسيل كيشيلوف، وزير الاقتصاد والمالية العامة، الأرجنتين

محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي

جواكيم ليفي، وزير المالية، البرازيل

جاكوب ليو، وزير الخزانة، الولايات المتحدة

ماثياس كورمان، وزير المالية، أستراليا

(مناوبا عن سكوت موريسون، وزير الخزانة، أستراليا)

غودوين إيميفيلي، محافظ البنك المركزي النيجيري
 تيموثي سارجنت، مساعد نائب الوزير، وزارة المالية، كندا
 (مناوبا عن جو أوليفر، وزير المالية، كندا)
 جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة
 بيير كارلو بادوان، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا
 ميشيل سابين، وزير المالية والحسابات العامة، فرنسا
 فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا
 ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، سنغافورة
 أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي
 هوزيه داريو أوريبي، محافظ البنك المركزي الكولومبي
 جان سميتس، محافظ البنك المركزي البلجيكي
 (مناوبا عن جوان فان أوفرتيلد، وزير المالية، بلجيكا)
 إيفلين فيدمير شلومبف، وزيرة المالية الاتحادية، سويسرا
 جودت يلمز، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية، تركيا
 جانغ يي، نائب محافظ البنك المركزي الصيني
 (مناوبا عن زو زياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني)

المراقبون

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة
 مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي
 هايمان كاروانا، مدير عام بنك التسويات الدولية
 هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 فالديس دومبروفسكيس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية
 ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي
 حجة الله غانمي فرد، المدير التنفيذي للشؤون الدولية بشركة النفط الوطنية الإيرانية، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

إنجیل غوریا، أمين عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
سري موليانى إندراواتي، المدير العام ورئيس الشؤون الإدارية، البنك الدولي
ستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل السياسات، منظمة العمل الدولية
بي جاوجون، نائب المدير العام، منظمة التجارة العالمية